مدينة أثينا في العصر العتيق

أ-جغرافية إقليم أتيكا:

تقع أثينا في إقليم أتيكا الذي يتميز بوجود مجموعات من الجبال والتلال، فإقليم أتيكا في مجموعه إقليماً جبلياً، ومن أشهر جباله جبال بارنيس Parnes، وجبال بنتيليكون Pentelicon، تتخلل هذا الإقليم الشعاب وتقسمه إلى أربعة سهول محصورة بين الجبال هي: سهل اليوسيس في الغرب، ثم سهل كيفيسوس الذي تقع فيه مدينة أثينا ذاتها، ثم سهل ميسوجايا ومعناه الأراضي المتوسطة، وأخيراً يأتي سهل الماراثون الذي

يقع في الشرق وهو أصغر السهول مساحة[1].

وقد أدى اختلاف التضاريس في أتيكا إلى تنوع النشاط البشري، وبالتالي إلى إختلاف مصالح سكانها الاقتصادية، وأدى ذلك إلى نشأة ثلاثة أحزاب سياسية تعبر عن المصالح الذاتية لكل مجموعة من المجموعات الثلاث. فكان حزب السهل يضم أصحاب الضياع الزراعية وهم الذين احتكروا السلطة في البداية، وكانوا ركيزة الحكم الأرستقراطي في الدولة. أما حزب الشاطئ فقد ضم التجار وأصحاب السفن وذوي المصالح الاقتصادية، وقد تميز هذا الحزب بما حققه أصحابه من ثروة وجاه رغم عدم نبل المولد. وكانت مواقف هذا الحزب في القضايا السياسية تبعاً لذلك وسطاً بين الأرستقراطية المحافظة (حزب السهل) وحزب الجبل الذي كان يضم فقراء المواطنين من الرعاة وغيرهم.

---

[1]- سيد أحمد علي الناصري: *المرجع السابق*، ص ٢٠٦.

وكان هؤلاء متمردين على حالهم يطمعون في تغيير هذا الحال إلى الأحسن[٢].

ب-التطور الدستوري في أثينا:

تمكن أحد الملوك من أن يوحد الجماعات السكانية القبلية، ومن ثم بدأ تطور النظام الدستوري في أثينا، ويقال أن الملك ثيسيوس هو من وحد هذه القبائل تحت سلطته، وكان رؤساء القبائل يمارسون حق الملك في الاشراف الاداري والاقتصادي على شؤون القبيلة ويلبسون أيضاً الملابس الأرجوانية مثله، وسرعان ما قلص الأرستقراطيون من سلطات الملك الواحدة تلو الأخرى حتى استطاعوا السيطرة على مقاليد الحكم في النهاية؛ فسلبت منه السلطة العسكرية وأوكلت إلى قائد الجيش Polemarch، ثم انتزعت منه السلطة الادارية بعد انشاء وظيفة الأرخون Archon، وهكذا أصبحت السلطات مقسمة بين ثلاثة أشخاص في أثينا هي: الملك Basileus، وقائد الجيش، والأرخون، وكانت مدة شغل هذه الوظائف في البداية مدى الحياة، ثم تم

---

[2] – فوزي مكاوي: *المرجع السابق*، ص ص ٩٢– ٩٣.

تحديدها بعشر سنوات فقط عام ٧٥٠ ق. م.، وفي أوائل القرن السابع (٦٨٠ ق.م.) أصبحت سنة واحدة. ثم ظهر مجلس العدالة أو محكمة الثيسموثيتاى Thesmothetae وهو يتكون من ستة أعضاء تولوا مهمة التشريع وتسجيل ومراقبة تطبيق القوانين. وبذلك أصبحت الدولة الأثينية تدار عن طريق مجلس التسعة، ويتكون من ثالوث الحكم الأول مضافاً إليه المجلس السداسي الثاني.

وإلى جانب مجلس التسعة السابق كان هناك مجلس الشيوخ (الأريوس باجوس Areopagus)، كان أعضاؤه حماة وأوصياء على القوانين، وعلى اجراء الانتخابات لمجلس التسعة، وكان أعضاؤه من الموظفين السابقين، وعضويته مدى الحياة، ويجتمع فوق صخرة عالية بالقرب من الأكروبوليس؛ حيث يُلقى بالمحكوم عليهم بالاعدام من على قمة الصخرة.

كيلون

كيلون هو أحد نبلاء أثينا انتصر في الألعاب الأوليمبية سنة ٦٤٠ ق.م.، وكان صهراً لطاغية

ميجارا، فأراد مثله أن يغتصب الحكم في وطنه. فحاول الاستيلاء على الحكم بمساعدة ميجارا، فباغت قلعة أثينا عام ٦١٢ ق.م.، ولكن ضيَّق عليه أهل أثينا الحصار، وفشل انقلاب كيلون ومحاولته للسيطرة على الحكم، إلا أن الأرستقراطيين أدركوا أنه لا سبيل إلى الاستقرار إلا بعمل اصلاحات جوهرية في النظام الأثيني.

قوانين دراكون

عين الأرستقراطيون أرخوناً يدعى دراكون عام ٦٢١ ق.م. وكلفوه بمراجعة القوانين والدستور لحل المشاكل المتفاقمة، وكانت قوانينه على قدر كبير من القسوة، فكانت عقوبة أي جريمة بسيطة هي القتل مما حدا بخطيب أثينا ديماديس إلى القول بأنها كُتبت بالدم ولم تكتب بالمداد. ونحن نعرف أن دراكون جعل جريمة القتل من أفظع الجرائم المرتكبة؛ ولكننا لا نعرف إلى أي مدى كان تطور الدستور الأثيني على يده، وقد ذكرت المصادر المتأخرة بأنه منح الجنسية لأي فرد قادر على تسليح نفسه للمشاركة في الحرب، ويقول البعض أن قوانين دراكون لم تعالج جميع المشاكل

الموجودة في المجتمع الأثيني، وبالرغم من ذلك فقد كانت تطوراً دستورياً وقانونياً هاماً، وكان من أبرز هذه التطورات أنها جعلت محاكمة القتلة من سلطة الدولة ممثلة في مجلس الأريوس باجوس بدلاً من رؤساء القبائل والعشائر، كما أنها أعطت الحق لفئات جديدة من الأغنياء بتولي منصب الأرخون.

تشريعات سولون:

ينتمي سولون[٣] إلى أسرة من النبلاء تولت المُلك في أثينا قديماً، وكان سولون شاعراً عاش في الفترة (٦٤٠-٥٥٨ ق. م.)، إذ كان يثير حماسة الناس بشعره في المعارك والحروب، مثلما حدث في معركة سلاميس.

وقام سولون بعدد من الإصلاحات الشاملة؛ التي يمكن إيجازها فيما يلي:

- أصدر قانونه الشهير المعروف بقانون "رفع الأعباء"، الذي يقضي بإلغاء جميع الديون

3- انظر ملحق رقم (١٦).

القائمة سواء أكانت للأفراد أم للدولة، وهكذا حرر أراضي إقليم أتيكا من جميع الرهون؛ وبذلك أطلق سراح جميع مَن استرقوا أو التصقوا بالأرض، وكل مَن بيعوا رقيقاً في خارج البلاد وطلب إليهم أن يعودوا إلى مواطنهم، وحرم مثل هذا الاسترقاق في المستقبل.

- قام سولون باصلاح نظام العملة؛ فقد استخدم للمعاملة وحدة جزيرة يوبويا النقدية Euboea لأنها كانت أكثر شيوعاً من وحدة جزيرة إيجينا المالية Aegina والتى كانت مستخدمة في أثينا قبل مجئ سولون كما نسب إليه اعادة تنظيم الموازين والمكاييل والمقاييس. وجعل قيمة المينا Mina مائة درخمة بعد أن كانت من قبل ٧٣ فقط. ويقول بلوتارخ عن هذا الإصلاح، "إن سولون جعل المينا تصرف بمائة درخمة بعد أن كانت ثلاثاً وسبعين، وبهذا أصبحت قيمة القطع التي تدفع أقل

مما كانت قبل وإن كان عددها واحداً، وكان في هذا نفع كبير للذين يريدون أن يوفوا بديونهم، ولم يكن فيه خسارة على الدائنين".

- ألغى سولون معظم قوانين دراكون؛ إلا أنه أبقى منها على القانون الخاص بعقاب القتلة.
- حدد سولون مبلغاً معيناً كحد أقصى ينفق في المناسبات من شعائر الدفن وحفلات الزواج؛ حتى لا يثير اسراف الأثرياء غضب وحنق الفقراء. وقلل من التغالي في بائنة الفتيات تشجيعاً للشباب على الزواج، واعتبر اغتياب الأموات أو الأحياء جريمة.
- ألزم سولون كل أب أن يعلم ابنه حرفة أو تجارة معينة؛ حتى لا يصبح عاطلاً عندما يصير رجلاً، وسن قانوناً يقضي بأن الولد غير ملزم بمساعدة أبيه إذا كان هذا الأب لم يعلمه حرفة خاصة في صباه، وكان يعد الإصرار على البطالة جريمة. وفرض على

الرجل أن يقسم تركته بين أبنائه في حياته، أو أن يوصي بها لمن يشاء إذا لم يكن له أولاد.

- شجع الصناعة وأتاح للحرفيين من الأجانب البقاء في أثينا إلا أنهم لم يصبحوا مواطنين بل أُطلق عليهم "أصحاب المهن".
- أباح سولون قتل المتلبس بجريمة الزنا، وفرض ضريبة على من يعتدي على امرأة حرة، ولكنه مع ذلك أحل البغاء وجعله رسمياً.
- أصدر سولون عفو عام أطلق به سراح كل من المسجونين، وأعاد إلى البلاد كل من نفي منها لجرائم سياسية إذا لم تكن هذه الجرائم هي محاولة اغتصاب مقاليد الحكم في البلاد.
- حظر سولون تصدير القمح خارج إقليم أتيكا، وسمح فقط لسلع معينة بالتصدير مثل زيت الزيتون؛ حتى يقل سعر القمح ويصبح في متناول الفقراء، بالإضافة إلى

أنـه كـان يرجـو بهـذا أن يحـول النـاس مـن إنتـاج المحاصـيل الزراعيـة الزائـدة علـى الحاجة إلى الاشتغال بالصناعة.

- حـرم أي مـواطن مـن حقـه فـي المواطنـة الأثينية، إذا تستر على محاولة إثارة الفتنة فـي المدينـة أو قلـب نظـام الحكم بـالقوة، أو كان سلبياً إزاء ذلك؛ لأنه كان يرى أن عدم اهتمام الجمهور بالشؤون العامة يؤدي إلى خراب الدولة.
- قـرر سـولون أن تتـولى الدولـة تربيـة أبنـاء المواطنين الذين يُقتلون دفاعاً عن الوطن. واعتبر البعض أن هذا القانون العادل ظل مصدراً لبسالة الأثينيين أجيالاً طويلة.